

صوت من الحجاز!

منجز عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان

في تحقيق النصوص التراثية

بين النظرية والتطبيق

خالد فهمي^(*)

مدخل

يُعالج هذا البحث بالفحص والرصد والتحليل مُنجزَ واحدٍ من الأصوات المعاصرة التي خدمت مجال تحقيق النصوص التراثية، تنظيرًا وتطبيقًا. ويطمُح في هذه المعالجة أن يتناول حدودَ هذا المنجز، وخصائصه، وما قدَّمه لهذا الميدان المعرفي المهمَّ من عطاءٍ. والبحثُ موزَّعٌ على محورَينِ أساسيين يتناولان الجانبَ التنظيريَّ والنشراتِ النقديةَ التي حقَّقها لعددٍ من النصوص التراثية في ضوءِ سُهْمَتِهِ التنظيريةِ. وإلى بيان ذلك.

(أ) المنجز

يتوزع منجز عسيلان العلمي على عددٍ من المسارات المختصة بعلوم العربية والتاريخ، ومن الممكن تقسيمها كما يلي:

(*) كلية الآداب - جامعة المنوفية.

أولاً- مسار الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية

له في هذا المجال عدد من الدراسات الرّصينة، من مثل:

- ١- التطور البلاغي لمبحث الفصل والوصل.
- ٢- حماسة أبي تمام وشروحها: دراسة وتحليل.
- ٣- بحوث ودراسات في الأدب والنقد.
- ٤- معجم شعراء الحماسة.
- ٥- كتاب البديع لابن المعتز: دراسة وتحليل.

ثانياً- مسار الدراسات التاريخية والحضارية

له في هذا المجال بعض الدراسات، منها:

- المصادر العلمية لمعالم المدينة المنورة: قديماً وحديثاً (صدر سنة ٢٠١٤م).

ثالثاً- مسار التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية

له في هذا الحقل:

- ١- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل (ط١١، سنة ١٩٩٤م).
- ٢- محاضرات في أصول التحقيق.

رابعاً- مسار تحقيق النصوص التراثية

هذا هو الحقل الذي عُرف به، وشغل مساحة كبيرة من جغرافية منجزه، وتتوزّع النصوص التراثية التي حقّقها على الحقول المعرفية التالية:

- ١- الأدب، وحقّق من نصوصه:

(أ) البديع في وصف الربيع، لأبي الوليد إسماعيل بن محمد بن عامر بن حبيب الحميري (ت نحو ٤٤٠هـ).

(ب) كتاب التطفيل، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

(ج) حماسة أبي تمام (ت ٥٢٣١هـ).

(د) كتاب معاني أبيات الحماسة، لأبي عبد الله النمري (ت ٣٨٥هـ).

(هـ) حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لجابي زاده علي فهيمي (دائرة الملك عبد العزيز، إصدار رقم ٣٠٦).

٢- التاريخ، وحقّق من نصوصه:

(أ) كتاب أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز، للأجريّ (ت ٣٦٠هـ).

(ب) سهيل في ما جاء في ذكر الخيل، لعثمان بن بشر (دائرة الملك عبد العزيز، إصدار رقم ٢٧٨، ضمن سلسلة مصادر تاريخ الجزيرة العربية، المخطوطة ٩٠).

(ج) كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) (طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(ب) الانتماءات المعرفية للمنجز وخصائصه

يتضح من تحليل هذا المنجز عدد من العلامات التي تكشف عن الانتماءات المعرفية التي يتحرك في ظلها عسيلان، وهي الانتماءات المعرفية «الأدبية» بالمفهوم الواسع لمصطلح الأدب، الذي يضم الكتابات الأدبية: الشعرية والنثرية، والتاريخية، والحضارية، واللغوية.

وهذا المفهوم قديم في التراث العربي، نراه ماثلاً في تسمية كتب تاريخية ونحوية، مستعملةً لمصطلحي «الأدب» و«الأدباء» بدلالته الموسعة.

ويتميز منجز عسيلان بعدد ظاهر من الموائز يمكن رصدها في الملامح التالية:

أولاً- الوفاء للمفهوم التراثي للأدب، وهو نوع انتماء معرفي أصيل كشف عن حدود حركة عقل الرجل، وهو ما عكسه تنوع انتماءات النصوص التراثية التي نهض بعبء تحقيقها؛ حيث توزعت على النصوص الأدبية؛ شعراً ونثراً، والتاريخية، المختصة بسير الأفراد، أو ببعض الموضوعات، والحضارية، واللغوية.

ثانيًا- التنوع الزمني للنصوص المحقّقة، ذلك أن مراجعة تاريخ وفيات المؤلّفين والمصنّفين للنصوص التي حقّقها تكشف عن هذا الامتداد الزمني الذي امتد على مساحة قرون كاملة.

ثالثًا- التنوع المكاني للنصوص المحقّقة؛ حيث توزع جغرافية إنجازها لتشغل المشرق والمغرب معًا، وهو خضوع وإع لمفهوم وحدة الأمة وتأثيره الإيجابي في هذا الحقل.

رابعًا- الاعتبار بقيمة النصوص المختارة في الغالب (تحكيم معيار اختيار النصوص).

إن اختيار النص لتحقيقه، واحدٌ من المعايير المهمة في حقل تحقيق النصوص، وهو ما نلاحظه في عدد من النصوص التي حقّقها عسيلان، ولعل مراجعة أسماء أبي تمام (ت ٢٣١هـ) صاحب (الحماسة)، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) صاحب كتاب (التطفيل)، والحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) صاحب كتاب (الاجتهاد في طلب الجهاد) - كاشفة عن وعي المحقّق بهذا المعيار المهمّ من معايير انتخاب النصوص التي نهض بتحقيقها بعد تعيينها واختيارها.

خامسًا- نشر نصوص سبق نشرها بلا مسوّغ من وجود نُسخ جديدة تضيف الجديد، أو تقديم خدمة معتبرة على محور قراءة النص، ومعالجته على ما ظهر من عمله في كتاب:

- (الاجتهاد في طلب الجهاد)، لابن كثير؛ فقد اعتمد نسخة دار الكتب المصرية المنسوخة ٧٨٤هـ، وهي ذاتها النسخة المعتمدة في طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧هـ، بعناية محمود حسن ربيع، وعلي حسن البولاق، وعلي إسماعيل الملاوي. وما صنعه عسيلان هنا يخالف ما ذهب إليه من ضرورة وجود مسوّغات لإعادة تحقيق ما صدر من قبل، كما يقرر في كتابه: تحقيق المخطوطات [ص ٧٢-٧٦].

ولم يكن سكوته هذا منهجًا مطردًا؛ فقد قدّم مسوّغات لإعادة تحقيقه كتاب:

- (البديع في وصف الربيع)، للإشبيلى (ت ٤٤٠هـ)، عن النسخة ذاتها التي اعتمدها هنري بيريس في نشرته السابقة سنة ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م، وهي النسخة المحفوظة بمكتبة دير الإسكوريال، بإسبانيا، وتلخصت مسوَّغات إعادة التحقيق في:

- ١- عدم تخريج نصوص الكتاب الشعرية والنثرية.
 - ٢- عدم ترجمة الأعلام الواردة في نصّ الكتاب.
 - ٣- امتلاء النصّ بأخطاء التصحيف والتحريف.
 - ٤- التصرّف في النصّ بالزيادة من دون تنبيه.
 - ٥- النقص الواقع في (الفهارس) أو الكشافات.
- وهو هنا متّسق مع ما ورد في حديثه الجيد عن مسوَّغات إعادة التحقيق، في كتابه: تحقيق المخطوطات [ص ٧٢-٧٦].
- وفي هذا المدخل الذي أُخْلِص لبيان حدود منجز عسيلان، يَظْهَرُ أنه من المحقّقين الذين عُنُوا بهذا الحقل عناية طيبة.



- ١- منجز عسيلان في التنظير لعلم تحقيق النصوص التراثية
- أَنجَزَ عسيلان كتابَه (تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل)، وصدر عن مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، في ٣٤٣ صفحة.
- ١/١: مادة الكتاب وبنائه
- جاء الكتاب في قسمين، هما:
- (أ) واقع التحقيق.
- (ب) النهج الأمثل [للتحقيق].
- وهذه القسمة الثنائية بدت مقصودة من المؤلّف من عنوان كتابه.

وقد توزعت مادة الكتاب كما يلي:

- المقدمة: وتضمنت كلمة عن بدء تعلُّقه بعالم المخطوطات [رحلتي مع المخطوطات]، وآفاق تراثنا وأهميته، وتحرير مصطلح «التحقيق»، وصفات المحقق.

- القسم الأول: واقع التحقيق، وعالج فيه عددًا من العلامات التي صبَّت جميعًا في ما يراه مأخذ ومثالب يتورط فيها نفرٌ من العاملين في حقل تحقيق النُّصوص التراثية، وقد أجمَلَ هذه المآخذ في ما يلي: «التهاون في البحث عن النُّسخ، وفشو الأخطاء والتصحيقات والتحريفات، والتصرف بالزيادة والنقص، والتصرف في عنوانات الكتب وإهمال تحقيقها، والإسراف في التعليقات والهوامش (الحواشي)، والخلط في نسبة الكتب، وانتزاع بعض الأبواب ونشرها مستقلةً، وتخريج النُّصوص من مصادر ثانوية، وإعادة نشر ما طبع قديمًا مع ادعاء تحقيقه، والمجافاة لمقتضى التحقيق، والإهمال في الدراسة؛ دراسة النَّص (في المكملات)، والإفراط والتفريط في صنع الكشافات (الفهارس)، وملامح من نهج التحقيق لدى: أحمد زكي باشا، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، وأحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، وعبد العزيز الميمني الراجكوتي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد أحمد صقر، ثم واقع تحقيق المخطوطات لدى المستشرقين».

- القسم الأخير (الثاني): النهج الأمثل للتحقيق، وتضمن سبعة مباحث أوردها وُفِّقَ مراحل العمل في حقل التحقيق، وهي كما يلي:

١- مرحلة اختيار النُّسخ المعتمدة، ودراستها.

٢- مرحلة نَسْخ المخطوطة.

٣- مرحلة المُقَابَلَة.

٤- مرحلة التصحيح وتحرير النَّص وتقويمه.

٥- مرحلة التعليقات وتخريج النُّصوص.

٦- مرحلة مقدمة التحقيق.

٧- مرحلة الفهارس (الكشافات).

ثم ألحق بكتابه تسعة ملاحق تتعلق بعدد من مسائله الداخلية، وهي:

- ١- ملحق التصحيح والتحريف.
- ٢- نموذج لتصحيح بعض التحريفات.
- ٣- ألفاظ متقاربة في الخط.
- ٤- من طرائق الكتابة والرسم القديمة.
- ٥- علامات الترقيم.
- ٦- السماعات ونماذجها.
- ٧- المصادر المساعدة في الإرشاد إلى المخطوطات.
- ٨- بيان بأسماء بعض فهارس المؤلفين والكتب.
- ٩- المراجع المختصة بفنّ تحقيق المخطوطات.

٢/١: بناء الكتاب

بناء الكتاب وَفَّقَ هذا التصميم مقبول، ولا سيما أنه تذرَّع بما رآه مثالب فرطت من نفر كثيرين يشتغلون بالتحقيق، فجعل معالجتها مقدّمة لما رآه نهجاً أمثل في التحقيق.

وتقسيم مباحث القسم الأخير على مراحل العمل في حقل التحقيق يبدو ترتيباً تعليمياً يستهدف غاياتٍ عمليّةٍ تطبيقيةً، وهو أمر له ما يسوّغه في نظريات التأليف وإعداد الكتب، ولكنّ ثمة ملاحظ على هذا البناء، يمكن إجمالها في ما يلي:

أولاً- يظهر أنّ أوّل عمليات التحقيق يتجلى في مرحلة (اختيار النّص) الذي سيكون مشغلة التحقيق، وليس مرحلة (اختيار النّسخ) فهذه عملية تالية لتعيين النّص.

وقضية (اختيار النّص) قضية جليّة قلّ من اعتنى بها، وتوقّف أمامها بالفحص والدراسة، وتعيين الضوابط والمعايير.

صحيح أن عسيلا ن عيّن معيارين حاكمين لهذه العملية، هما:

(أ) قيمة النص (تاريخياً / علمياً).

(ب) عدم سبق نشر النص.

ولكنهما جاءا في سياق أهدر تثنين مبدأ اختيار النص بما هو مرحلة تأسيسية، وقد أمكن تعيين هذه المعايير في ما يلي:

١- ريادة النص وأوليته وارتفاع قيمته (معيار القيمة العلمية)، وهي القيمة التي يكشف عنها:

(أ) موضوعه.

(ب) غرضه ومقاصده.

(ج) شهرة مؤلفه.

(د) زمانه.

(هـ) نوعه التصنيفي (أصل / مختصر).

وتعيين القيمة في النهاية مرتباً في الحقيقة بمستوى المسؤولية العلمية للمحقق.

٢- وعدم سبق نشر النص محققاً تحقيقاً علمياً متقناً وافياً.

وهذه العملية تتّصل في النفس بمجموعة من المسالك يمكن إجمالها في:

١- تدعيم المسؤولية العلمية في تكوين المحققين.

٢- تعميق المعرفة بأصول التخصص العلمي، وفروعه.

٣- متابعة ما ينشر من تحقيقات في حقل الاختصاص.

٤- متابعة ما ينشر من فهارس المخطوطات، ولا سيما المخطوطات الأصول،

وفهارس المخطوطات التي وصلت إلينا بخطوط مؤلفيها.

٥- متابعة الدوريات المعنية بنشر نقد الكتب المحققة.

٦- تأمل صنيع جيل المحققين الرواد لاستخراج معاييرهم في الاختيار.

٧- طول الصحبة لأعمال التحقيق، ولا سيما في حقول ميدانية، كالمكتبات، والمراكز، ودور النشر، والجامعات.

ثانيًا- متابعة أدبيات جيل الرواد في المجل، وقد ظهر من عمل عسيلان متابعة أدبيات جيل الرواد في المجل، وقد كانت عنايته متوجّهة للمتابعة في المرتبة الأولى إلى عملي جوتهلّف برجشتراسر (أصول نقد النصوص ونشر الكتب)، وعبد السلام هارون (تحقيق النصوص ونشرها).

وجاءت المصادر التالية في مرتبة ثانية:

١- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، لرمضان عبد التواب.

٢- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، لعبد المجيد دياب.

٣- قواعد تحقيق النصوص، لصلاح الدين المنجد.

ويُلاحظ على عمله في متابعته أعمال هؤلاء السابقين مجموعة من السمات، هي:

أولاً- الأمانة في التوثيق بدرجة مثيرة للتقدير.

ثانيًا- عدم متابعة الطبوعات الحديثة للكتب المعتمدة، فهو مثلاً حين اعتمد طبعة كتاب عبد السلام هارون التي صدرت سنة ١٩٧٧م، وهي الطبعة الرابعة بعد طبعتي سنة ١٩٥٤م وسنة ١٩٦٥م، وهو مثال جيد لمبدأ عريقٍ مهمٍّ يُعنىّ بمتابعة التطوير الذي يلحقه مؤلف ما بعمل له - نراه لم يحافظ على تطبيق هذا المبدأ في اعتماده طبعة كتاب برجشتراسر الصادرة سنة ١٩٦٩م، مع وجود أخرى نشرها عبد الستار الحلوجي سنة ١٩٨٢م بدار المريخ بالرياض، احتوت على مقدمةٍ بها بعضُ الإضاءات.

وكذلك فعل مع كتاب عبد المجيد دياب في طبعته الصادرة عن المركز العربي للصحافة، القاهرة سنة ١٩٨٣م، مع صدور طبعة بعدها سنة ١٩٩٣م عن دار المعارف بالقاهرة، ولا سيما أن المؤلف يقول في مقدمة طبعته الثانية [دار المعارف، سنة ١٩٩٣م، ص ٧] عن الطبعة الأولى المعتمدة في كتاب عسيلان: «ظهرت الطبعة الأولى

من هذا الكتاب: (تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره) سنة ١٩٨٣م عن المركز العربي للصحافة في ظروف صعبة ... وتعجل الناشر إخراجه، فكلف غيري عناء تصحيح هذا الكتاب والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعته مُشْرِبة بأوهام وأخطاء وتصحيقات، حاولت استدراكها في الطبعة التي بين يديك (طبعة دار المعارف سنة ١٩٩٣م) ... فضلاً عما فاتني في الطبعة الأولى من قصور في شرح منهج التحقيق والتوثيق استدركتها في الطبعة التي بين يديك».

وقد أَظْلُتُ في التعليق على هذه السِّمة؛ لأن الكاتب الكريم عسيلان، كما سيظهر في سمة تالية انشغل بنقد الأدبيات التي سبقته في حقل تحقيق النُّصوص التراثية، وبعض انتقاداته عاجلها أصحاب هذه الأدبيات في الطبعات التالية؛ مما كان يلزم معه التنبُّه لضرورة الاعتماد عليها من دون غيرها مما سَبَقها في تاريخ النشر.

ثالثاً- الانطلاق من قاعدة نقدية في معالجة مسائل تحقيق النُّصوص التراثية، وهذه سمة جيدة في المجلد؛ ذلك أن الأدبيات السابقة في علم تحقيق النُّصوص التراثية ونقدها، وقع منها بحكم ريادتها مجموعة من الأمور تستوجب المعالجة النقدية عند التعامل معها، والنقل منها.

ولكن الظاهر أنَّ بعضاً من الانتقادات التي أخذها عسيلان على الأدبيات السابقة لم يكن في مجمله، ويمكننا أن ندلَّ عليها في ما يلي:

١- التعرض للمؤلفين لا المؤلفات.

٢- اعتماد طبعات لبعض الأدبيات رجع أصحابها عنها، وأصدروها مصحَّحةً منقَّحةً.

٣- الوقوع في التناقض، بمعنى أنه يعيب على بعض أصحاب الأدبيات السابقة أموراً فعلها هو في كتابه.

ومن أمثلة ذلك:

(أ) عاب عسيلان على رمضان عبد التواب الاستطرداد في ذكر أقوال مَنْ سبق بالتأليف في هذا العلم، وهو عين ما فعله عسيلان في مفتتح دراسته.

(ب) ينتقد عسيلان رمضانَ عبد التواب في مسألة كثرة النقل عن برجشتراسر؛ إذ عد ستة وعشرين (٢٦) موضعًا، وهو ما فعله عسيلان مع أكثر من أدبية سابقة، فقد:

- نقل عن رمضان عبد التواب، واستشهد بأمثلته في عشرة مواضع: (٥٢، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ١٢٩، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨، ١٩٥).

- نقل عن برجشتراسر في أربعة عشر موضعًا هي: (١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٥٠).

- نقل عن عبد السلام هارون في حوالي خمسة وعشرين موضعًا هي: (٣١، ٣٧، ٣٩، ٥٥، ٥٦، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٨٠، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، ١١٦، ١٢٧، ١٤٤، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١).

(ج) انتقد عسيلان رمضانَ عبد التواب في أنه لم يشر إلى مصدر المعلومة التي تتعلق بإيثار برجشتراسر لنشر النسخة المسهبة على النسخة المختصرة لكتاب ما، فيقول [ص:١٢٩]: «وقد تطرق المستشرق برجشتراسر لهذه القضية... حين تحدث عما سماه بالإبرازات... وتبعه في ذلك رمضان عبد التواب [ص:٧٠] دون الإشارة إلى مصدر المعلومة عند ذكرها!» [انظر: في تحقيق التُّصوص ونقد الكتب، لخالد فهمي، دار الكتب المصرية سنة ٢٠١٣م].

وبعيدًا عن الدفاع عن رمضان عبد التواب الذي أورد ذكر برجشتراسر [ص:٦٩] في الإشارة إلى قضية تعدد إبرازات الكتاب الواحد، فإن عسيلان نقل معلومة سبق إليها رمضان، ولم يذكر أنه تأثر به فيها.

وهذه المعلومة تتعلق بنشر كل من النسخة المسهبة والمختصرة بشكل مستقل [ص:١٢٩]، يقول رمضان [ص:٧٠]: «إن كانت هناك إبرازات كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبير، لا يمكن إضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعًا!» ومصدر هذه المعلومة عندهما معًا هو برجشتراسر أيضًا!

رابعًا- مشاركة الأدبيات السابقة جميعًا في الإجمال والعموميات، ولا سيما في التقنيات والإجراءات، فقد جاء كلامه عن القضايا التالية مجملًا غير مفصّل مع حاجته الماسّة إلى ذلك التفصيل:

(أ) تحرير النّص

يعدّ عسيلان من أسبق من استعمل مصطلح «تحرير النّص» في عنوان أحد مباحثه في هذا الكتاب [ص:١٦٧]، وقد ظهر أنه يرادف بينه وبين «تصحيح النّص وتقويمه»، ولم يفهم من معالجته الإخلاص لمفهوم «إخراج النّص، وتنظيمه، وتنسيقه»، واستقرت حدوده عنده في:

- ١- ضبط النّص.
- ٢- تنظيم النّص وتوزيع معلوماته بين المتن والهامش.
- والحق والتفصيل يقتضيان أن يشمل تحرير النّص ما يلي:
 - ١- تنظيم صفحات النّص (تقسيم الصفحة):
 - قسمة ثنائية (متن/ هامش).
 - قسمة ثلاثية (متن/ هامشان).
 - ٢- تنسيق الصفحات:
 - التفقير.
 - المحاذاة.
 - نوع الخطوط: (عنوانات / عناوانات جانبية/ متن/ هامش).
 - ٣- التنويع الكتابي لمحتويات النّص في الصفحة (أنواع الرسم والخطوط).
 - ٤- ترقيم النّص.
 - ٥- إملاء النّص.
 - ٦- ضبط النّص واستعمال علامات الترقيم فيه.

(ب) الكتابة عن النَّص

سبق أن قررت في كتابي (أنشودة المتن والهامش) [دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٢٢٣] القولُ بأنَّه: «لعل عسيلاَن يكون أوسع أصحاب الأدبيات المعاصرة في الإشارة إلى عناصر الكتابة عن النَّص، من غير ترتيب معتبر، ومن غير بيان للوسائل والإجراءات التي تعين على تحقيقها، وتنفيذها».

فقد عرض لضرورة معالجة ما يلي عند الكتابة عن النَّص مَشْغَلَةٌ للتحقيق:

- عرض محتوياته، وجديده.
- مدى تأثيره بغيره وتأثيره.
- منهج النَّص (ملاحمه، وطريقته في عرض مادته وتبويبها، وتعامله مع الشواهد، وتوثيقها وعزوها، وتعامله مع مصادره، وأنواعها).
- ومع ذلك فإننا عند معالجة الكتابة عن النَّص اقترحنا التفصيلات التالية في كتابنا (أنشودة المتن والهامش) [ص: ٢٢٥، وما بعدها]:
- أولاً - الانتماء المعرفي للنص، ويعين على بيانه:

- ١- عنوان النَّص.
 - ٢- فحص مقدّمته.
 - ٣- فحص مصادره.
 - ٤- فحص مصطلحيّته.
 - ٥- فحص شواهد.
 - ٦- فحص مسائله.
 - ٧- فحص عنوانات أبوابه وفصوله.
 - ٨- فحص ترتيب فصوله وأبوابه.
- ثانياً - تراث المؤلفات في مجال النَّص أو حَقْلُه المعرفي، أو فنّه.

ثالثاً - بنية النَّص: المنهج/ والمصادر.

- ١- المنهج «المعلومات، وترتيبها، ونوع التأليف وطريقته، وطريقة الاستشهاد والتعليق ... إلخ».

٢- المصادر: «بيان أنواعها: مباشرة وغير مباشرة، وتقييم مصادر النص، وطرائق النقل منها: نص صريح أو تلخيص أو إشاري، ووظائف المصادر من التأسيس والاستدلال والتصحيح والدعم».

رابعاً- أثر النص في ما بعده.

خامساً- مقاصد النص «مسالك الكشف عنها: مقصد العلم العام، والمقدمة، والإشارات الداخلية، وأنواع المقاصد».

ويبقى أن نقرر أن كتابه يمثل خطوة على طريق الإحياء الجديد لعلم تحقيق النصوص التراثية، وهو الإحياء الذي يرجى منه تجاوز ما جاء مجملًا في عمل جيل الرواد من المستشرقين والعرب جميعًا.

ولعل هذا الإحياء الجديد أمامه مسارات لازمة يمكن الإشارة إليها في ما يلي:
أولاً- استقلال فرع دراسة النص، والتقديم له، ودراسة تراجم المؤلفين، والوصف المادي المنضبط للأوعية (المخطوطات).

ثانيًا- فرع عمليات التحقيق، وإجراءاته وأدواته، ومفاتيح التعامل مع النصوص وتوثيقها وقراءتها والتعليق عليها، ومعالجتها واستكشافها.

ثالثًا- فرع الكشف وصناعة الملاحق.

وربما تَمَدَّدَ الإحياء الجديد إلى مسارات أخرى من مثل:

أولاً- فرع مقاصد علم تحقيق النصوص، ووظائفه.

ثانيًا- فرع تأسيس يتعلق بنظرية تحقيق النصوص، وتأصيلها صناعةً ومَلَكَه.

ثالثًا- فرع لتحرير النصوص المحقَّقة، وإخراجها.

ولعل عسيلان يغير عنوان الكتاب في المستقبل، ليكون: «تحقيق النصوص التراثية» بديلاً عن «تحقيق المخطوطات»؛ لأن المخطوطات هي الأوعية، والمقصود هو ما تتضمنه وتضمُّه من نصوص !

تنوعت المصادر التي استعملها عسيلان في بناء كتابه، وكان أهمها مجموعة المصادر الخاصة بعلم تحقيق النصوص التراثية في التقليدين الاستشراقي والعربي المعاصرَيْن، فقد اعتنى بالرجوع إلى كثير جداً منها، مما يرقى بمنزلة تعامله مع مصادر الفن المعاصرة، فضلاً عن استعماله مصادر تراثية كثيرة، ولا سيما كتب المحدثين الذين عُنوا بهذا العلم وقواعده، وكان الرجوع إلى هذه المصادر لتحقيق وظائف متعددة هي:

أولاً- الوظيفة البنائية، أي استثمارها في البناء العلمي للكتاب.

ثانياً- الوظيفة الاستدراكية، أي استثمار المصادر للاستدراك عليها وتصحيح ما وقع منها.

ثالثاً- الوظيفة النقدية، أي العودة لعدد من المصادر المعاصرة في علم التحقيق بهدف نقد مسالك أصحابها في بعض المسائل العلمية.

٢- منجز عسيلان التطبيقي في تحقيق النصوص التراثية في ضوء أصوله النظرية:

سبق في مدخل هذه المقالة بيان منجز عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان من تحقیقات النصوص التراثية التي توزعت على انتماءين معرفيين موسَّعين، هما:

أولاً- الأدب بمفهوميّته ذي الحدود الموضوعية المتسعة.

ثانياً- التاريخ.

وفي هذا المطلب تحليل لمنهجيته في تحقيق نصوص هذين المجالين، في ضوء أصوله النظرية التي قرَّرها في منجزه النظري، وسنحاول احترام منهجه الذي صممه وفق المراحل التي يتعرض لها النص على يدي محققه.

١/٢: الوعي بتطبيق معيار جودة اختيار النص مشغلة التحقيق

من مراجعة النصوص التي اختارها وحققها عسيلان، يظهر وعي جيد بتحكيم هذا المعيار.

لقد توجَّه المحقِّق الكريم إلى عدد من النُّصوص، وطَبَّقَ عليها معايير جودة الاختيار كما يلي:

أولاً- قيمة النَّصِّ في المجال أو الحقل المعرفي الذي ينضوي تحته: وقد كشف عن هذا المبدأ اختياره لحماسة أبي تمام، وهو نصُّ مهمٌّ في حقل الاختيارات أو المختارات الشعرية، وله تأثير في نظرية النقد الأدبي العربية، ومثل ذلك ظاهر في اختيار أبيات الحماسة، لأبي عبد الله النمري (ت ٣٨٥هـ) الذي يعدُّ تحقيقه استجابة لأصل علمي تَمَّ به عمله في (حماسة أبي تمام).

ثانياً- خدمة حقل الاختصاص: كشفت قائمة النُّصوص التراثية التي حَقَّقَهَا عسيلان عن إرادة خدمة حقل الاختصاص الذي تَكُونُ في دَوْرِهِ، وهو حقل الدراسات الأدبية والبلاغية والنقدية في الأساس، وهو المبدأ الذي يحمل مَنْ يعتمدون على تحقيقاتِهِ إلى الاطمئنان المبدئي إليها، بسبب كونها صادرة عن مختص مؤهل، صَبَرَ نَفْسَهُ على التكوين العلمي في ميدان بعينه ابتداءً.

وهذا المبدأ هو الذي يفسر لنا السر وراء ارتفاع عدد تحقيقاته في حقل الأدب، فقد مثَّلت تحقيقاته من نصوص الأدب التراثية نسبة تزيد عن خمسة وخمسين بالمئة!

ثالثاً- شهرة المؤلفين والمصنِّفين أصحاب النُّصوص المختارة: ظهر من عدد من النُّصوص التي حَقَّقَهَا عسيلان وَغْيُهُ بمبدأ حاكم في تعيين قيمة النَّصِّ عند اختياره للتحقيق هو مكانة مؤلِّفه أو مصنِّفه في حقله المعرفي، وقد جاء كثير من النُّصوص التراثية التي حَقَّقَهَا المحقِّق الكريم وَفِيَّةً لهذا المعيار، فاختار نصوص:

(أ) أبي تمام، حبيب بن أوس الطائي، وهو إمام في صنعة الشعر، ودرايته ونقده، فحقَّق (حماسته).

(ب) وأبي عبد الله النمري، وهو ناقد ولغوي له مكانة مرموقة، فحقَّق كتابه (معاني أبيات الحماسة).

(ج) والخطيب البغدادي، الحافظ المؤرخ: أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٦٣٤هـ)، فحقَّق كتابه (التطفيل).

(د) وابن كثير الدمشقي، أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ)، وهو مؤرخ محدث ومفسر كبير، فحقّق له كتاب (الاجتهاد في طلب الجهاد).

إن هذه المعايير الثلاثة الفرعية كاشفة عن وعي إيجابيّ بهذه المرحلة المهمّة على تحقيق النصوص التراثية.

وقد فرط عن عسيلان - عند تطبيق هذا المبدأ الكلي - نوعٌ سلبيّات؛ فقد اختار نصوصاً تراثية سبق أن صدرت محقّقة، ولا يظهر منسّوخ لإعادة نشرها عند عرضها على المسوّغات التي ذكرها في التنظير.

ومن أمثلة ذلك:

١- إعادة نشر كتاب (البدیع في وصف الربیع)، لأبي الوليد، إسماعيل بن محمد ابن عامر بن حبيب الحميري الإشبيلي (ت ٤٤٠هـ)، الذي سبق إلى تحقيقه المستشرق هنري بيريس معتمداً النسخة الوحيدة التي اعتمدها بيريس، وهي نسخة مكتبة الإسكوريال.

٢- والمسوّغات التي قدّمها بين يدي تحقيقه مقبولة في هذا المثال، فقد قرر أن إرادته التي توجّهت إلى إعادة تحقيق هذا الكتاب هي:

(أ) امتلاء نشرة بيريس بأخطاء التصحيّفات والتحريفات، وقد صنع جدولاً امتد على صفتين (ي ؛ ك) للتدليل على دعواه.

(ب) التصرف في النصّ بالزيادة والحذف من دون تنبيه!

(ج) عدم تخريج النصوص.

(د) ندرة التعليقات!

٣- إعادة نشر كتاب (التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم)، للخطيب البغدادي، فقد سبق لحسام الدين القدسي أن نشره سنة ١٣٦٤هـ عن نسختين، هما: نسخة الشيخ عبد القادر بدران، ونسخة المكتبة التيمورية.

وجاءت نشرة عسيلان، فأخلَّت بالاعتماد على نسخة الشيخ عبد القادر بدران، وزادت نسخة تشستربتي، واستأنست بطبعة القدسي^(١)!

وحمله على إعادة التحقيق أمران:

(أ) وجود أخطاء في طبعة القدسي!

(ب) تصرُّف القدسي بالحذف من الكتاب، وهو أمر مرفوض في تقاليد تحقيق النُّصوص التراثية!

وبهذا فإن إعادة تحقيق كتاب (التطفيل) استوفت المسوِّغات.

٤- إعادة تحقيق كتاب (الاجتهاد في طلب الجهاد)، لابن كثير الدمشقي، وقد كان صدر من قبل سنة ١٣٤٧هـ بالقاهرة.

ولا أرى مسوِّغاً لإعادة تحقيقه هذا الكتاب؛ ذلك أنه اعتمد على نسخة وحيدة هي نفسها التي اعتمدها ناشرو الكتاب في المرة الأولى؛ فضلاً عن أنه نصُّ قصير نسبياً كان يكفي في تقويمه صنع مقالة نقدية تجرد أخطاءه وتصحيفاته وتحريفاته!

وقد فرط من عسيلان عدد من الأخطاء، لم يستدركها في مستدرك التصويبات الذي ألحقه بآخر نشرته [ص ١٣٦]! من مثل:

المؤشر المكاني	الخطأ	صوابه
ص ٧٢/س ١٠	أشعث، بالكسر والتنوين!	أشعث، بفتحة بغير تنوين، وهو المثبت في رواية اليونيني التي اعتمدها في التخریج ٤٢/٤
ص ٧٤/س ١	من سماع الآذان؛ بمد على الألف!	الآذان؛ بهمزة مفتوحة إذ ليست الكلمة جمع أذن!

إن هذه الأمثلة التي ذكرتها هنا لا تمثل - إلا في القليل - مخالفة لمبدأ نظَّر له وقدره متابِعاً في ذلك المنتظرين لعلم تحقيق النُّصوص، ولا سيما في التقاليد العربية

(١) أشار بَسَّام عبد الوهاب الجابي في مقدمة تحقيقه للكتاب نفسه، ص ٢٩، إلى أنَّ عسيلان «حافظ على أغلب تعليقات القدسي - رحمه الله تعالى - دون الإشارة إلى ذلك». (المجلة)

المعاصرة، وهو عدم التوجه إلى إعادة نشر ما سبق نشره من النصوص التراثية المحققة إلا مع توافر مسوِّغات حقيقية.

٢/٢: جمع النسخ

هذه المرحلة بدت العناية بها في تحقيقات عسيلان ظاهرة، فقد كشفت تحقيقاته عن رعايته لمبدأ جمع نسخ المخطوطات للنصوص التي حقَّقها وأصدرها، وهو التزام دالٌّ على مجموعة من السِّمات المهمَّة الواجب توافرها في المحقِّق من مثل:

(أ) الصبر والأناة.

(ب) التضحية في سبيل تحصيل النسخ.

(ج) الأمانة العلمية.

٣/٢: النسخ والمقابلة

اعتنى عسيلان بعملية النسخ والمقابلة عناية ظاهرة في ما حقَّقه وأخرجه من النصوص التراثية، بشكل عام، ولا سيما في النصوص التي توافر على عدد من نسخ مخطوطاتها، ولم يكن مفرطًا في ما يثبته من فروق النسخ.

وهو في ذلك وفيَّ للتقاليد العربية المعاصرة التي استقرت بعد مرحلة عبد السلام هارون - رحمه الله - اكتفاء ببيان الخصائص العامة للكتابة في المخطوطات المعتمدة.

٤/٢: تصحيح النص وتقويمه

اجتهد عسيلان في تصحيح النصوص التراثية التي نشرها محقِّقة، مستهدفًا تحقيق ما يلي:

أولاً - أداء هذه النصوص صحيحة متقنة.

ثانيًا - تقويم ما فرط من ناشريها السابقين عند تعرضه لإعادة تحقيقها.

ثالثًا - الإيمان بأنَّ أهمَّ أعمال التحقيق مائل في أداء النصِّ مشغلة التحقيق صحيحًا متقنًا، خاليًا من الفساد والأخطاء والتصحيفات والتحريفات.

ومع ذلك فقد فرط منه ما يلزم معه تصحيحه في الطبقات التالية لهذه التحقيقات، ومن أمثلة ذلك:

• في (البديع)، ص ٨/١٣، قرّر أن في البيت خللاً يقع بين: «رواعدها» و«بطبول» في قول الشاعر: «قامت رواعدها [] بطبول».

وهو من الكامل وينقص بمقدار وتد مجموع من التفعيلة الثانية، ولعل كلمة مثل: «رَدَى»، تقوم بجبر الوزن والمعنى!

• البديع، ص ١٠/١٧، كتب: مزهرة (بالراء) مفعولة من الزهر، وصوابها: «مزهوة» (بالواو)، وكان من المهمّ ضبطها: بفتح الميم وسكون الزاء المعجمة وضمّ الهاء وفتح الواو المشدّدة!

• البديع، ص: ٢/٣٥، يقول: «لم تنفرد بنوّار» (بتشديد الواو)، والصواب: بفتحها من غير تشديد! ويبدو أن التشديد كان من خصائص عامة الأندلس بدليل استعمال جمعها على «نواوير» أحياناً في هذا الكتاب نفسه!

• وفي (التطفيل)، ص ٦/١٣٦: «ولا نجت المنازل إلا لتدخل»، ولا معنى هنا للفعل: «نجت»!

ولعل الصواب: «اتخذت»، وهو نص ما في (العقد الفريد)، لابن عبد ربّه [٢٠٥/٦، ص ٦].

وقد سبق أن ذكرت بعض الأمثلة على ما فرط من المحقّق في تصحيح نص كتاب ابن كثير (الاجتهاد في طلب الجهاد).

وهذه أمثلة قليلة لا تنال من أصل الحكم بجودة تحقيقات عسيلان في الإجمال.

٥/٢: التعليق وتخريج التّصوص

يبدو من تنظير عسيلان عناية طيبة بأصل التعليق وتخريج التّصوص في الأعمال التي يتصدّى المحقّقون لتحقيقها.

وقد بدا من منهجيته في التعليق وتخريج التّصوص الخصائص التالية:

أولاً- الوعي بطبيعة التنوع المعرفي للنصوص المتضمنة في النصوص التراثية التي حَقَّقها، وهو الوعي الذي انعكس على ما يلي:

(أ) تنوع المصادر تبعاً لتنوع أنواع النصوص المضمنة.

(ب) تنوع مناهج التخريج تبعاً لأنواع النصوص.

ثانياً- الإيمان بعدم الإكثار من مصادر التخريج، اكتفاء بما يراه فريق من المحققين كفاية التخريج من المصادر الأصلية.

وهو منهج انتصر له الأستاذ محمود محمد شاكر، وتنبَّه إليه بأخرة محمود محمد الطناحي، رحمه الله تعالى. وقد خالف هذه المنهجية في تراجم الأعلام التي وردت في الكتب التي حَقَّقها، فترجمها متوسِّعاً.

ومع هذا فإن لنا عدداً من الملاحظ على منهجية عسيلان في تعليقاته وتخريجاته لنصوص ما حَقَّقه من كتب:

أولاً- مخالفة المتَّفَق عليه في تخريج النصوص الحديثية الشريفة، مكتفياً بذكر عنوان المصدر، والمؤشر المكاني لورود الحديث فيه (الجزء / الصفحة)، وأحياناً رقم الحديث. والمتَّبِع في هذا الباب تخريج الحديث: بذكر المصدر، ثم الكتاب، ثم الباب الذي ورد فيه الحديث، ثم المؤشر المكاني: الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد.

فقد خرَّج حديث أبي هريرة الوارد في كتاب (الاجتهاد في طلب الجهاد)، فقال (٣٥): رواه البخاري في الصحيح ٤١/٤. والمتَّبِع في هذا السياق أن نقول: الحديث في صحيح البخاري، كتاب فضل الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله (ق٢) ٤١/٤-٤٢.

ثانياً- عدم ذكر مراجع عند شرحه ما يراه في حاجة إلى شرح من الألفاظ اللغوية الغامضة، فلا يوجد ذكر لأي معجم في ما حَقَّقه عند شرحه ألفاظاً لغوية مبهمة في هوامشه!

ثالثاً- التقصير في ذكر المؤشر المكاني (الصفحة أو الجزء والصفحة) عند تخرجه

التُصوص الواردة في كتبه التي حَقَّقها. (انظر: البديع ص: ٤٩/٤هـ: وفي ص: ٩/١٥ يقول: في التشبيهات: أنهاء! بلا ذكر للموضع فيه: وهو في التشبيهات ص: ٤٦: فقرة ٥٥).

رابعاً- التعسير على مستعملي تحقيقاته، لقد وقع من المحقق الكريم بعض إجراءات صبت في جلب العسر على مستعملي ما حَقَّقه من كتب:

(أ) ولعل أصرح هذه الإجراءات ما يظهر من الإحالات التي صنعها في عدد من هوامش كتبه المحقَّقة؛ يقول - مثلاً - في ١٥، ص: ٥٧ تعليقا على ذكر أبي حفص أحمد بن محمد بن بُزْدٍ، في متن كتاب البديع: س ٩-١٠: «مضت ترجمته!» هكذا بلا عزو للمكان، ولم تسبق ترجمته في النَّص.

ولم يمرَّ قبل هذا الموضع، وإنما جاء بعداً مرتين؛ في: ص ٦٣/٣، و ١٣٠/٦.

(ب) ومن ملامح التعسير أيضاً عدم تكشيف كل المكونات الصغرى، وأصرح ما وقع منه هو عدم تكشيف كل القوافي الواردة في المتن في كشاف الشعر.

ومن ذلك ما ورد في (البديع): ص ٨-٩ خمسة أبيات كَشَفَ منها الأول فقط في كشاف الشعر: ص ١٨١، من غير ذكر لعدد أبيات النتفة الشعرية، بجوار القافية المكشَّفة: وهذه من بدع الكشافات التي أشار إليها نفرٌ من المنظرين في علم تحقيق التُصوص التراثية.

(ج) ومن أخطر الإجراءات التي تقع في الصميم من مفهوم التحقيق التفريط في ضبط كثير مما يحتاج إلى ضبط.

وأصرح مثال على ذلك غياب الضبط عن أسماء الزهور في كتاب (البديع في وصف الربيع)، فلم يضبط كثيراً من أسماء الزهور والرياحين مع حاجتها إلى الضبط، ومن أمثلة ما غاب عنه الضبط مع الاحتياج إليه:

- البديع، ص ١١٢: الخيري: النَّمَام، وضبطه: بكسر الحاء المُعْجَمة وباء مثناة تحتية مدّية وراء مهملة مكسورة، وبعدها مثناة تحتية مدّية، كما في (منهاج البيان في

ما يستعمله الإنسان) لابن جَزْلة البغدادي [تحقيق محمود مهدي بدوي، ومراجعة فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سنة ٢٠١٠م: ص ٨٥٦/٣٦٢].

- البديع، ص ١٥٣: الشقر، وضبطه بفتح الشين المُعْجَمة المشددة وكسر القاف! كما في (منهاج البيان)، ص ١٤٠٠/٥٣٤

- البديع، ص ١٦٢: ضبط: الجلنار، بكسر اللام وتشديدها، والصواب: بالفتح مع التشديد، كما في منهاج البيان: ٥١٤/٢٦٢

٦/٢: التقديم للنصوص:

التقديم للنصوص المحققة، أصل مهم لإعدادها للنشر المعاصر، وقد خصص عسيلان جزءاً في تنظيره لما يجب على المحقق الوفاء به قبل نشر ما حققه:

(أ) وقد جاءت تطبيقاته متفاوتة في الوفاء بما قرره في التنظير، فعلى حين اعتنى بصنع قائمة لمن صنّف في الجهاد في مقدمة تحقيقه لكتاب (الاجتهاد)، لابن كثير، بعنوان: ثبت بأثار العلماء والمؤلفات حول الجهاد: ص ٣٩-٤٦، وهو أمر مهم متفق عليه في أدبيات تحقيق النصوص في التقاليد العربية على الأقل، نراه قصر فلم يصنع هذه القائمة لكتب التطفيل وأخبار الطفيليين في التراث العربي، في مقدمة تحقيقه كتاب (التطفيل)، للخطيب البغدادي.

(ب) وكذلك تفاوت تعامله في تراجمه لأصحاب الكتب التي حققها، فعلى حين ترجم للجُمَيْرِي الإشبيلي (ت ٤٤٠هـ) صاحب كتاب (البديع) بالعناصر التالية:

١- اسمه ونسبه وأسرته (ص: ٩).

٢- نشأته وصلاته الأدبية والاجتماعية (ص: ١٠).

٣- مكانته العلمية والأدبية (ص: ١٤).

٤- ومادته وآثاره (ص: ١٥).

نراه في ترجمته للخطيب البغدادي يورد العناصر التالية في مقدمة تحقيق كتاب (التطفيل):

١- اسمه ونسبه وأسرته (ص: ١٣).

٢- مولده ونشأته وأهمّ مراحل حياته (ص:١٤).

٣- ملامح شخصيته (ص:١٦).

٤- المسيرة العلمية (ص:١٧).

٥- مكانته بين العلماء (ص:٢١).

٦- نهاية المطاف (ص:٢٢).

ومن ذلك يبدو ما يلي من سمات مقدّماته بين يدي تحقيقاته:

أولاً- الاضطراب والتفاوت في عناصر المقدّمة.

ثانياً- الاضطراب والتفاوت في عناصر كل محور من محاور المقدمة.

ثالثاً- عدم وضوح منهجية خاصة في صناعة مقدّمة التحقيق.

(ج) الإخلال بمبادئ صناعة كل جزء من عناصر مقدمة التحقيق، فلقد ظهر التفاوت والاضطراب في صناعة الأجزاء التالية:

١- ترجمة صاحب الكتاب المحقّق.

٢- الاضطراب في الوفاء بالتراث العلمي في فنّ الكتاب حضوراً وغياباً، وكذلك بدا النقص في العناصر التالية:

- الوصف المادي للمخطوطات. فعلى حين اعتنى في مقدّمة تحقيق كتاب (الاجتهاد)، لابن كثير ببعض عناصر الوصف المادي للمخطوطة المعتمدة ممثلة في ذكر الخصائص المادية التالية:

١- نوع خط النسخة (ص:٤٩): نسخي واضح، بقلم عريض.

٢- عدد ورقاتها: ٣٨ ورقة.

٣- مسطرتها: ٢٠ × ١٤سم، وفي الصفحة: سبعة أسطر.

٤- تاريخ نسخها: سنة ٧٨٤هـ، وناسخها: محمد بن سليمان الصالحي.

٥- خصائص كتابتها.

نراه يسكت عن أي وصف مادي للمخطوطة التي اعتمدها في إعادة تحقيق كتاب (البدیع) للإشبيلي !

ثم نراه في مقدمة تحقيق كتاب التطفيل (ص: ٤١-٤٢) عند الكلام عن مخطوطي الكتاب يقصّر في الوصف المادي !

٧/٢: الكشافات (الفهارس)

اعتنى عسيلان بتكشيف معلومات ما حقّقه من كتب، وقد بدت هذه العناية في ما يلي:

أولاً- حضور الكشافات في جميع ما حقّقه من نصوص تراثية.

ثانياً- تنوّع الكشافات في جميع ما حقّقه من نصوص تراثية.

ثالثاً- التوجه إلى إعادة نصوص نشرت من قبل بسبب اضطراب كشافات هذه النشرات السابقة، على ما ذكر في مسوّغات إعادة تحقيق كتاب البدیع، للإشبيلي.

فقد وقع منه بعض المآخذ على ما صنعه من كشافات من مثل:

أولاً- عدم تكشيف كلّ الآيات الشعرية الواردة في المتن، وعدم الإشارة إلى الاختصار، فقد كسّف بيتاً واحداً من قصيدة عدة أبياتها واحد وعشرون بيتاً في ص ٨٧ من كتاب (التطفيل) !

ثانياً- وكذلك تكشيفه الآيات القرآنية الكريمة على خلاف المتفق عليه في تكشيفها، ففي كشاف الآيات في تحقيق كتاب (الاجتهاد)، لابن كثير، ذكّر الآية، وأمامها المؤشّر المكاني (الصفحة) لموضع ورودها في المتن. والمتفق عليه هو ترتيب الآيات وفق أسماء سورة الكتاب العزيز؛ أي ترتيبها ترتيباً مصحفياً، مع ذكر رقم الآية، ورقم السورة أحياناً.

ثم عاد ففعل بدعة جديدة، عندما كسّف الآيات في كتاب (التطفيل) (١٨٥) بحسب الحرف الأول من القطعة المستشهد بها من الآيات!



الخاتمة

إن الوقوف أمام منجز المعاصرين من المحققين والمنظرين في حقل التحقيق أمرٌ مهمٌ لدعم دراسات تحقيق النصوص التراثية وتطويرها.

وقد كشفت هذه الورقة عن منجز عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان بما يجعله من المحققين المعبرين، والمنظرين الجادّين في حقل تحقيق النصوص التراثية، وهو الحكم الذي حازه بموجب أمرين:

١- سُهْمته في التنظير العلميّ لعلم التحقيق.

٢- سُهْمته في تحقيق عدد جيد من النصوص التراثية في الأدب، والتاريخ.

وقد كشفت الورقة عن عدد من النتائج:

أولاً- تمُدّد منجز عسيلان وتنوّعه نظرياً وتطبيّقاً في حقل التحقيق.

ثانياً- وعيّه بمعايير جودة اختيار النصوص للتحقيق، بتحكيم معايير:

١- القيمة العلمية.

٢- شهرة المؤلف.

٣- الارتباط بالاختصاص العلمي.

ثالثاً- التوافق مع عدد من المبادئ التي قرّرها في تنظيره، والالتزام بها عند

التطبيق.

رابعاً- مخالفة عدد من المبادئ التي قرّرها في تنظيره، وعدم الالتزام بها عند

التحقيق، والاضطراب في تطبيق عدد من البرامج الفرعية في العلم.

خامساً- الوفاء لمجمل أصول التحقيق المستقرّة في تقاليد العلم.



المصادر والمراجع

- الاجتهاد في طلب الجهاد، لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، لبرجستراشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ، بتقديم عبد الستار الحلوجي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٤م.
- أذشودة المتن والهامش، نحو إحياء جديد لعلم النصوص التراثية، د. خالد فهمي، تحرير: هالة القاضي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠١٥م.
- البديع في وصف الربيع، لأبي الوليد، إسماعيل بن محمد بن عامر بن حبيب الحميري الإشبيلي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق: هنري بيريس، مكتبة الإسكوريال.
- ، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، دار المدني، جدة، ١٩٨٧م.
- تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، لعبد المجيد دياب، المركز العربي للصحافة، القاهرة، سنة ١٩٨٣م.
- تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، لعبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- التطفيل وحكايات الطفيليين وأخبارهم ونوادر كلامهم وأشعارهم، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، بعناية حسام الدين القدسي، مكتبة سعد الوطنية، القاهرة، سنة ١٣٦٤هـ.
- ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات المدني، سنة ١٩٩٩م.
- حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة، لجابي زاده علي فهمي، دار الملك عبد العزيز رقم (٣٠٦).
- سهيل فيما جاء في ذكر الخيل، لعثمان بن بشر، دار الملك عبد العزيز رقم ٢٧٨، ضمن سلسلة مصادر تاريخ الجزيرة العربية.
- في تحقيق النصوص ونقد الكتب دراسات ومراجعات، د. خالد فهمي، دار الكتب المصرية، سنة ٢٠١٣م.
- مناهج تحقيق التراث بين القدائى والمحدثين، لرمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦م.
- منهاج البيان في ما يستعمله الإنسان، لابن جزلة البغدادي، تحقيق محمود مهدي بدوي، ومراجعة فيصل الحفيان، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، سنة ٢٠١٠م.

• • •